ربحية السهم بلغت 31,6 فلساً.. وتوزيع أرباح نقدية مرحلية بقيمة 12 فلساً للسهم

«التجاري» يسجل أرباحاً صافية بمبلغ 62,3 مليون دينار للنصف الأول

■ أحمد الدعيج: البنك يواصل تحقيق نسب أداء مستقرة رغم التحديات الجيوسياسية والاقتصادية

■ إنجازات سريعة في رحلة التميز الرقمي مع تعزيز منصاتنا الرقمية وإطلاق خدمات مبتكرة للعملاء

الشيخ أحمد الدعيج

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تسجيل أرباح صافية مقدارها 62,3 مليون دينار للنصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2026، مقارنة مع 60,4 مليون دينار للفترة المقابلة من عام 2025، بينما بلغت ربحية السهم 31,6 فلسا مقابل 30,6 فلسا للفترة المنتهية في 30 يونيو 2025، مع توزيع أرباح نقدية مرحلية بقيمة 12 فلسا للسهم.

وعن أهم المؤشرات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2026، فقد ارتفعت الأرباح التشغيلية قبل المخصصات بنسبة 1,1٪ لتصل إلى 60,9 مليون دينار، مقارنة بمبلغ 60,3 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2025.

وارتفعت الأرباح الصافية الخاصة بمساهمي البنك بنسبة 3,2٪ لتصل إلى 62,3 مليون دينار، مقارنة بمبلغ 60,4 مليون دينار للفترة نفسها من 2025، أما صافي الدخل من الفوائد فقد ارتفع بنسبة 2٪ ليصل إلى 61,2 مليون دينار، مقارنة بمبلغ 60 مليون دينار للفترة نفسها من 2025، كما ارتفع الدخل من الرسوم والعمولات بنسبة 10,6٪ ليصل إلى 26,9 مليون دينار، مقارنة بمبلغ 24,3 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2025.

وارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 7,9٪ ليصل إلى 5,241 مليارات دينار، مقارنة بمبلغ 4,859 مليارات دينار للفترة نفسها من عام 2025.

كما ارتفعت القروض والسلفيات بنسبة 6,3٪ لتصل إلى 2,969 مليار دينار، مقارنة بمبلغ 2,791 مليار دينار للفترة نفسها من عام 2025.

وقد استعرض الشيخ أحمد الدعيج، رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي، النتائج التي حققها البنك للنصف الأول من عام 2026، مبينا أن الأرباح الصافية البالغة 62,3 مليون دينار تعكس زيادة مقدارها 1,9 مليون دينار، أو نسبة مقدارها 3,2٪ على أساس سنوي مقارن، كما أن الأرباح التشغيلية قبل المخصصات ارتفعت بمبلغ 0,6 مليون دينار، أو بنسبة 1,1٪، وهو ما يعكس استقرار الأداء بالرغم من التحديات التي تشهدها المنطقة وحالة عدم اليقين والظروف الاقتصادية غير المواتية التي تسود الأسواق العالمية، وقد جاء الأداء التشغيلي مدفوعا بنمو محفظة القروض بمبلغ 177,1 مليون دينار (6,3٪)، وارتفاع الدخل من الرسوم والعمولات بنسبة 10,6٪، وهو ما عوض جزئيا ارتفاع المصروفات التشغيلية والتراجع في الإيرادات من توزيعات الأرباح.

النسب الرقابية

ولمواجهة تداعيات التطورات الجيوسياسية في المنطقة، اتخذ بنك الكويت المركزي حزمة من الإجراءات الاستباقية التحفيزية استهدفت تعزيز قدرة القطاع المصرفي على القيام بدوره الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني. وشملت هذه الحزمة، على سبيل المثال لا الحصر، تخفيف الحدود الائتمانية المقررة، وتعزيز القدرات التمويلية، وتوفير السيولة اللازمة للعملاء المتضررين من تداعيات الصراع الإقليمي. ومن أبرز تلك الإجراءات خفض متطلبات نسبة كفاية رأس المال، ونسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر.

وعلى الرغم من هذه التيسيرات، جاءت النسب الرقابية للبنك قوية وجيدة، متجاوزة بشكل مريح المتطلبات الرقابية المقررة من قبل بنك الكويت المركزي، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال 18٪، وبلغت نسبة تغطية السيولة 221,7٪، ونسبة صافي التمويل المستقر 107,9٪، ونسبة الرفع المالي 10,8٪.

نسب ومعدلات الأداء

وأكد الشيخ أحمد الدعيج أن البنك يواصل تحقيق نسب أداء مستقرة، بالرغم من التحديات الجيوسياسية والاقتصادية، إذ بلغ صافي هامش الفائدة 2,4٪ للنصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2026، بينما بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية 15,8٪، ونسبة العائد على الأصول 2,4٪، مما يعكس كفاءة الإدارة والأداء التشغيلي الجيد، وتعتبر نسبة التكاليف إلى الإيرادات لدى البنك، البالغة 35,1٪، ضمن أقل النسب السائدة بين البنوك الكويتية.

التطورات على صعيد الأعمال

وأشار الشيخ أحمد الدعيج إلى أن البنك يواصل تحقيق إنجازات سريعة ومتقدمة في رحلة التميز الرقمي، مع تعزيز منصاته الرقمية وإطلاق خدمات مبتكرة للعملاء، وهو ما يعكس التزام البنك بتقديم تجربة مصرفية رقمية سلسة وسهلة الاستخدام. وتناول الشيخ أحمد الدعيج أهم إنجازات التجاري خلال الفترة المنتهية في 30 يونيو 2026، حيث نجح البنك في زيادة حجم برنامج شهادات الإيداع متعددة العملات من مليار دولار ليصبح ملياري دولار، وهو ما يعكس المكانة القوية التي يتمتع بها البنك التجاري الكويتي في أسواق المال العالمية وإقبالها الكبير على إصداراته ضمن هذا البرنامج. إلى جانب ذلك، عمل البنك على توسيع شبكة الخدمات الذاتية من خلال تركيب أجهزة جديدة للخدمات الذاتية في عدة مواقع استراتيجية في الكويت. وتتماشى هذه المبادرة مع التزام البنك بتعزيز تجربة العملاء من خلال تسهيل حصولهم على الخدمات المصرفية الأساسية في أي مكان وفي أي وقت.

توعية العملاء

في إطار جهود التجاري للتواصل مع الجمهور وتعزيز عروضه المصرفية، نظم البنك أنشطة وفعاليات للتواصل مع المجتمع في مجمعات تجارية وإدارية متنوعة. وقد كانت هذه الفعاليات بمثابة منصة لتعريف العملاء بمنتجات وخدمات البنك، وتوعية جمهور العملاء بأهمية المحافظة على معلوماتهم المالية، مع تعزيز الوعي المالي بين شرائح المجتمع المختلفة.

إلى جانب ذلك، يواصل البنك تطوير قنواته الإلكترونية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني. ومن خلال عمليات التواصل مع الجمهور، يقوم البنك بتوعية العملاء حول أهمية حماية معلوماتهم المصرفية والحذر من طرق ومحاولات الاحتيال المحتملة، وذلك في إطار حملة «لنكن على دراية». وتسعى الحملة أيضا إلى تعريف العملاء بأنواع الاحتيال والجرائم الإلكترونية والأنماط المختلفة لعمليات الاحتيال التي تستهدف العملاء عبر البريد الإلكتروني والرسائل النصية والمكالمات الهاتفية والتطبيقات المتنوعة.

جهود في مجال الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

قام البنك خلال الفترة المنتهية في 30 يونيو 2026 بدعم العديد من المبادرات المجتمعية، منها على سبيل المثال لا الحصر، دعم حملة «زهرة العرفج»، التي انطلقت تقديرا لجهود الصفوف الأمامية وتجسيدا لقيم العطاء والتكاتف التي يتميز بها المجتمع الكويتي.

كما قدم البنك الدعم وشارك في الحملة الوطنية «علم الكويت فوق كل بيت» التي أطلقها مركز العمل التطوعي بهدف تعزيز قيم الانتماء الوطني وترسيخ رمزية العلم الكويتي في نفوس المواطنين والمقيمين، وذلك في إطار التزامه الراسخ بالمسؤولية الاجتماعية والوطنية.

من جهة أخرى، شارك البنك في معرض الكويت للاستدامة، الذي ركز على استعراض الابتكارات المتعلقة بالبيئة النظيفة ونشر الوعي حول الاستدامة البيئية، بما في ذلك أحدث المركبات الكهربائية والهجينة والمنتجات الاستهلاكية المستدامة في السوق الكويتي.

شكر وتقدير

اختتم الشيخ أحمد الدعيج حديثه داعيا المولى القدير أن يحفظ الكويت من كل مكروه وسوء، ورافعا أسمى آيات الشكر والامتنان لمقام صاحب السمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد على القيادة الحكيمة والتوجيهات السديدة والرؤية الثاقبة للحفاظ على سلامة وأمن الكويت في ظل هذه الظروف والتطورات الحرجة، موجها التحية والتقدير إلى أبطال الكويت في الصفوف الأمامية لتفانيهم في حماية الوطن، ومتوجها بالشكر أيضا لبنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى على دعم وتوجيه ومساندة القطاع المصرفي، وعملاء البنك على اختيارهم التجاري كمصدر لخدماتهم المصرفية، ومساهمي البنك والإدارة التنفيذية وجميع الموظفين على تفانيهم في العمل في كافة الظروف ليظل التجاري دوما الاختيار المفضل للعملاء.

تأكيداً لالتزامها بدعم المبادرة الوطنية التي أطلقها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية التي تعزز جاهزية الكويت

«التجارية» تسهم بمليون دولار في صندوق الكويت للاستجابة الطارئة

■ عبدالفتاح معرفي: نؤمن بأن دورنا لا يقتصر على تطوير المشاريع العقارية بل يمتد إلى الإسهام في المبادرات الوطنية التي تعزز استقرار الدولة

عبدالفتاح معرفي

أعلنت الشركة التجارية العقارية عن مساهمتها بمبلغ مليون دولار أميركي في «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة»، تأكيداً لالتزامها بدعم المبادرة الوطنية التي أطلقها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والتي تعزز جاهزية دولة الكويت وتحافظ على استدامة البنية التحتية والخدمات الحيوية، بما يسهم في دعم استقرار الدولة واستمرارية خدماتها الأساسية. وأكدت الشركة أن هذه المبادرة تأتي انطلاقا من إيمانها بأن خدمة الوطن مسؤولية مشتركة تتطلب تضافر الجهود لتحقيق مستقبل أكثر استقرارا وازدهارا، وفي توقيت بالغ الأهمية، في ظل المتغيرات والأزمات الحالية التي تستوجب توحيد الجهود الوطنية وتعزيز التكامل بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، بما يدعم أولويات الدولة الاستراتيجية ويعزز جاهزيتها للتعامل مع مختلف الظروف الاستثنائية.

وفي هذا السياق، صرح عبدالفتاح معرفي رئيس مجلس إدارة الشركة التجارية العقارية، قائلا: «على امتداد مسيرتها، ارتبطت الشركة التجارية العقارية ارتباطا وثيقا بمسيرة التنمية في دولة الكويت، وأسهمت في تطوير مشاريع شكلت جزءا من المشهد العمراني والاقتصادي للبلاد. وانطلاقا من هذا الإرث، نؤمن بأن دورنا لا يقتصر على تطوير المشاريع العقارية وإدارة الأصول، بل يمتد إلى الإسهام في المبادرات الوطنية التي تعزز استقرار الدولة، وترسخ مرونتها، وتسهم في استدامة البنية التحتية، باعتبارها ركيزة أساسية لاستمرار التنمية وازدهار الاقتصاد الوطني». وأضاف: «يمثل صندوق الكويت للاستجابة الطارئة نموذجا وطنيا يعكس أهمية تكامل الأدوار بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص. ونفخر في الشركة التجارية العقارية بالمساهمة في هذه المبادرة، إيمانا منا بأن دعم كفاءة البنية التحتية وتعزيز جاهزية الدولة يمثلان استثمارا في مستقبل الكويت واستدامة ازدهارها». وأوضح أن قطاع التطوير العقاري وإدارة الأصول يعد من الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، لما يؤديه من دور محوري في تنمية المدن، وتعزيز البيئة الاستثمارية، ورفع كفاءة المرافق، ودعم استدامة البنية العمرانية، الأمر الذي يعزز مسؤولية مؤسسات القطاع الخاص في الإسهام بالمبادرات التي تخدم المصالح الاستراتيجية للدولة، وتسهم في ترسيخ مقومات التنمية المستدامة. واختتم معرفي تصريحه بدعائه المولى القدير أن يعم السلام والأمن والاستقرار الكويت وجميع دول مجلس التعاون ودول المنطقة، وأن يحفظ الكويت وأهلها من كل مكروه، في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد العبدالله.

أعلنت إضافة السوقين الياباني والكوري الجنوبي إلى «بوبيان للتداول»

«بوبيان كابيتال» توسع آفاق الاستثمار العالمي عبر منصتها

محمد البابطين

أعلنت شركة بوبيان كابيتال للاستثمار، شركة الاستثمار الرائدة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وإحدى الشركات التابعة لبنك بوبيان، عن إضافة السوقين الياباني والكوري الجنوبي إلى منصة «بوبيان للتداول»، في خطوة جديدة تعكس مسارها المتواصل لتطوير خدماتها الاستثمارية الرقمية وتوسيع نطاق الأسواق العالمية المتاحة أمام المستثمرين.

ومع الإضافة الجديدة، أصبح بإمكان عملاء «بوبيان للتداول» الوصول إلى 19 سوقا محليا وإقليميا وعالميا من خلال حساب تداول واحد، بما يتيح لهم الاستثمار في مجموعة واسعة من الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والاستفادة من فرص استثمارية متنوعة عبر أبرز الأسواق العالمية.

وتشمل الأسواق المتاحة عبر المنصة أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، والأسواق الأميركية والأوروبية، وسوق المملكة المتحدة، والسوق المصري، إلى جانب الأسواق الآسيوية، بما يعكس التوسع المستمر في نطاق الخدمات التي تقدمها بوبيان كابيتال، ويمنح المستثمرين خيارات أوسع لبناء محافظ استثمارية متنوعة تتوافق مع أهدافهم المالية.

وقال مدير إدارة العمليات في بوبيان كابيتال محمد البابطين: «نواصل تطوير منصة بوبيان للتداول بما يواكب تطلعات المستثمرين واحتياجاتهم المتغيرة، من خلال توسيع نطاق الأسواق المتاحة، وتطوير الحلول الاستثمارية الرقمية التي تتيح الوصول إلى أبرز الأسواق العالمية عبر منصة واحدة، بما يعزز كفاءة تجربة الاستثمار وسهولة إدارتها».

وأضاف: «تمثل إضافة السوقين الياباني والكوري الجنوبي امتدادا لهذا النهج، نظرا إلى المكانة الاقتصادية التي يتمتع بها السوقان، حيث يضمان شركات رائدة في قطاعات التكنولوجيا والصناعة والسيارات والإلكترونيات والرعاية الصحية، الأمر الذي يفتح آفاقا أوسع أمام المستثمرين للاستفادة من فرص استثمارية نوعية في أسواق متقدمة».

وأوضح البابطين أن «بوبيان للتداول» أصبحت اليوم منصة استثمارية متكاملة تتيح الوصول إلى 19 سوقا محليا وإقليميا وعالميا من خلال حساب تداول واحد، بما يوفر تجربة أكثر سهولة وكفاءة في إدارة الاستثمارات، ومتابعة المحافظ، وتنفيذ عمليات التداول عبر مختلف الأسواق من خلال واجهة رقمية موحدة وسهلة الاستخدام.

وأشار إلى أن هذا التطور يعكس حرص بوبيان كابيتال على الارتقاء بتجربة الاستثمار من خلال حلول رقمية تمنح المستثمرين القدرة على إدارة استثماراتهم في أسواق متعددة بكفاءة، دون الحاجة إلى تعدد الحسابات أو المحافظ الاستثمارية.

وأضاف البابطين أن التوسع في الأسواق العالمية أمام المستثمرين يعزز فرص بناء محافظ استثمارية أكثر تنوعا من خلال الاستثمار في اقتصادات وقطاعات مختلفة، وهو ما يمثل أحد المرتكزات الأساسية لإدارة الاستثمارات بكفاءة على المدى البعيد، مشيرا إلى أن السوقين الياباني والكوري الجنوبي يتيحان فرصا للتداول في الأسهم المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما ينسجم مع فلسفة بوبيان كابيتال في تقديم حلول استثمارية تلبي تطلعات مختلف شرائح المستثمرين.

3,7 مليارات دينار حجم الإصدارات المحلية

250 مليون دينار شريحة جديدة من الدين العام المحلي

علي إبراهيم

أعلن بنك الكويت المركزي إصدار سندات الخزانة وتورق الدين العام، بالنيابة عن وزارة المالية، بقيمة إجمالية بلغت 250 مليون دينار لأجل 5 سنوات بسعر 3,25٪.

وبلغ حجم الطلب على الطرح 712 مليون دينار، ما يعادل 2,84 مرة من حجم الإصدار، وهو ما يعكس استمرار قوة الطلب على أدوات الدين الحكومية، وثقة المؤسسات المالية والمستثمرين في الملاءة المالية للدولة وجودة أدواتها الاستثمارية، فضلا عن كفاءة إدارة الدين العام المحلي وتوزيع آجال استحقاقه بما يدعم الاستقرار المالي، ويوفر مرونة في إدارة الالتزامات المستقبلية.

ويعكس استمرار نجاح الإصدارات الحكومية في تحقيق معدلات تغطية مرتفعة قوة الثقة التي تحظى بها أدوات الدين الكويتية في السوق المحلية، كما يؤكد متانة القطاع المصرفي ووفرة مستويات السيولة، وقدرته على تمويل احتياجات الدولة بكفاءة.

وبإضافة الإصدار الأخير، يرتفع إجمالي حجم الدين العام المحلي القائم إلى نحو 3,7 مليارات دينار، موزعة على آجال استحقاق مختلفة تتراوح بين عامين و10 أعوام.

ويسهم توزيع آجال الاستحقاق على مدد تتراوح بين عامين وعشرة أعوام في تعزيز استدامة إدارة الدين العام، والحد من مخاطر إعادة التمويل، بما ينسجم مع أفضل الممارسات في إدارة المحافظ التمويلية، ويعزز مرونة المالية العامة في مواجهة المتغيرات الاقتصادية، مع الحفاظ على قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها دون ضغوط تذكر.